مَجلّةُ تَسنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر ودورها في تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة

م.م شهد سلمان هلال المحمدي [1]

[1] جامعة الفلوجة / شعبة الإرشاد النفسي الجامعي - العراق

Shahaadhelaal@gmail.com

الملخص. تُعد المسؤولية الاجتماعية من أبرز الأدوات الحديثة التي تلجأ إليها الدول والمؤسسات لمواجهة التحديات المجتمعية، وفي مقدمتها مشكلة الفقر، التي تُشكل عائقًا حقيقيًا أمام تحقيق التنمية المستدامة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة دور المسؤولية الاجتماعية، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المجتمعية المستدامة. يركز الإطار النظري على توضيح المفاهيم الثلاثة الأساسية: المسؤولية الاجتماعية، الفقر، والتنمية المستدامة، كما يتناول العلاقة التفاعلية بينها، ويوضح كيف تؤدي المبادرات الاجتماعية والاقتصادية التي تنفذها المؤسسات إلى إحداث تأثيرات إيجابية في المجتمع على المدى الطويل. واستعرض البحث تجارب ناجحة لشركات ومؤسسات قامت بتنفيذ برامج اجتماعية ذات أثر ملموس في الحد من الفقر، سواء من خلال تمويل المشروعات الصغيرة أو تدريب وتأهيل الشباب أو تحسين مستوى الخدمات العامة. حيث استخدم البحث استبانة مكونة من مقياس قيم شخصية, ومقياس معتقدات ثقافية وحللت البيانات باستخدام إحصاءات وصفية ومعاملات ارتباط. وخلص البحث إلى أن تعزيز المسؤولية الاجتماعية يعد ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، وليس خيارًا تطوعيًا، ويتطلب تعاونًا وثيقًا بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما أوصى البحث بضرورة سن قوانين تحفز الشركات على الاستثمار في التنمية الاجتماعية، مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجًا.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية, الفقر , التنمية المستدامة.

Abstract. Social responsibility is one of the most prominent modern tools that countries and institutions resort to in order to confront societal challenges, foremost among them the problem of poverty, which constitutes a real obstacle to achieving sustainable development. This research aims to study the role of social responsibility, whether at the individual or institutional level, in reducing poverty and promoting sustainable community development**.** The theoretical framework focuses on clarifying the three basic concepts: social responsibility, poverty, and sustainable development. It also addresses the interactive relationship between them and explains how social and economic initiatives implemented by institutions lead to positive long-term impacts on society**.** The research reviewed successful experiences of companies and institutions that implemented social programs with a tangible impact on reducing poverty, whether through financing small projects, training and qualifying youth, or improving the level of public services. The research used a questionnaire consisting of a personal values scale and a cultural beliefs scale, and the data were analyzed using descriptive statistics and correlation coefficients. The research concluded that promoting social responsibility is a strategic necessity for achieving sustainable community development, not a voluntary option, and requires close cooperation between governments, the private sector, and civil society. The research also recommended enacting laws that incentivize companies to invest in social development, with a focus on the most vulnerable groups**.**

Keywords: Social responsibility, poverty, sustainable development

المقدمة:

تُعد قضية الفقر من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ويُعرَّف الفقر عمومًا بأنه عدم قدرة الفرد أو الأسرة على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، المسكن، التعليم، والرعاية الصحية. الفقر يظهر بشكل متزايد عبر الزمن إلى وقتنا الحاضر، غير أن الأشكال التي تتخذها باتت تتزايد، حيث شهد مفهوم الفقر تطورًا مع مرور الزمن، فبعد أن كان

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

مرتبطًا بمستويات الدخل لدى الطبقة الفقيرة، أصبح ينظر إليه اليوم كمفهوم متعدد الأبعاد، ينشأ وفقًا للسياسات المتبعة، وموقع الجغرافيا والخصوصيات المجتمعية، يساهم في انتشار هذه الظاهرة عدة عوامل وأسباب منها ما هو اقتصادي كندرة الموارد والثروات وموقع الجغرافي السياسي كنظام الحكم المستضعف والعجز، بما في ذلك ما هو اجتماعي كتفشي الجهل والأمية وتدهور الظروف الصحية والمشاركة السياسية، وينشأ عن مجموعة من الفقر من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبحت مكافحة الفقر مسؤولية جماعية تتطلب تعاونًا بين الدولة، القطاع الخاص، المنظمات غير الربحية، والأفراد. ومن هنا تظهر أهمية *المسؤولية الاجتماعية* باعتبارها أداة فعالة في مواجهة الفقر وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

اولا: مشكلة البحث

على الرغم من تنامي الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في العقود الأخيرة، وتزايد المبادرات التي تنفذها المؤسسات الخاصة والعامة بهدف دعم المجتمعات المحلية، إلا أن معدلات الفقر لا تزال مرتفعة في العديد من المناطق، مما يثير التساؤلات حول مدى فاعلية هذه المبادرات في إحداث أثر حقيقي ومستدام

من هنا تنبع مشكلة هذا البحث في محاولة فهم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحد من الفقر، وتحليل مدى مساهمة هذه المسؤولية في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

ثانيا: اهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية محورية في مسار التنمية المستدامة، وهي الفقر، ويحلل الأدوات الفعالة لمكافحته من منظور المسؤولية الاجتماعية

كما يكتسب البحث أهمية علمية من خلال مساهمته في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول العلاقة بين العمل الاجتماعي المؤسسي والتنمية، ويكتسب أهمية تطبيقية من خلال تقديمه توصيات عملية لصناع القرار في القطاعين العام والخاص.

ثالثا: اهداف البحث:

تحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعاده المختلفة

دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحد من الفقر

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

عرض نماذج وتجارب ناجحة في مجال المسؤولية الاجتماعية

اقتراح توصيات لتفعيل دور المؤسسات في مكافحة الفقر ضمن إطار التنمية المجتمعية المستدامة.

1 .الاطار المفاهيمي والنظري:

1.1. أولًا: المسؤولية الاجتماعية (Social responsibility)

تُعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسات بالتصرف بطريقة أخلاقية تساهم في التنمية الاقتصادية، مع تحسين نوعية حياة الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل.فهي التزام متخذي القرارات بالقيام بنشاطات من شانها حماسة وتحسين المجتمع بشكل عام بالأضافة الى تنمية وحماية مصالحهم الشخصية (المغربي،2007).

واشار هولمز الى ان المسؤولية الاجتماعية هي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي نعمل فيه عن طريق المستهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وغيرها.(الحارثي، عسكر،2009)

وتتضمن أبعادًا اقتصادية، قانونية، أخلاقية، وإنسانية، وتُعد وسيلة لتحقيق التوازن بين أهداف الربح ومصالح المجتمع .

1.2. ثانيًا: الفقر (poverty)

يُعد الفقر من أبرز المشكلات التي تواجه التنمية، فهوه يشمل الحرمان المادي (قيرة اسماعيل، 2003) وهو لا يقتصر على نقص الدخل فقط، بل يشمل الحرمان من التعليم، والخدمات الصحية، والسكن الملائم، والمشاركة المجتمعية. وله أبعاد متعددة: الفقر المطلق، الفقر النسبي، والفقر متعدد الأبعاد.

لقد عرف مفهوم الفقر تطورا، فخلال بداية السبعينات كان ينظر إليه على انه عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي، أما في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات دخلت متغيرات أخرى فبإضافة إلى عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي، عدم الحصول على الملبس، المسكن، التعليم الصحة وهذه المتغيرات تعرف بالحاجات الأساسية، وهذا الفقر من منظور الحاجات الأساسية، وانطلاقا من منتصف الثمانينات دخلت متغيرات أخرى في مفهوم الفقر وتم الانطلاق والانتقال إلى غياب فرص وإمكانات الاختيار والإقصاء من المجتمع اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا، الخوف من

أن يصبح الفرد فقيرا في المستقبل الافتقار إلى الكرامة، استقلالية هذا المنظر للفقر هو منظور مقاربة الإمكانيات والفرص (القدرات).

1.3. ثالثًا: التنمية المجتمعية المستدامة (Sustainable development)

تشير التنمية المجتمعية المستدامة إلى عملية تحسين مستمرة لظروف المعيشة والرفاهية العامة، ضمن إطار يحافظ على الموارد الطبيعية، ويعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية

وترتكز على المشاركة المجتمعية، والتمكين، والعدالة، والتكافل الاجتماعي. كما تعرف أيضا بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للفرد، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها (كمال،2005)

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أسس وهم الركيزة الاقتصادية والركيزة الاجتماعية، والركيزة البيئية، كما اهتمت بالتنوع الثقافي كأحد مكونات التنمية المستدامة. فبالنسبة للعنصر الاجتماعي، فمفاده أنه يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.

2 .تحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية وابعادها المختلفة:

2.1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات اولا:

بين الرواد الباحثين والإداريين الاجتماعيين الذين ركزوا على البعد الاجتماعي للمؤسسات نجد (كورال) الذي قدم نموذجا من أكثر النماذج شهرة، حيث يعتمد هذا النموذج في مجال المسؤولية الاجتماعية على أربعة أبعاد أساسية هي:

1–المسؤولية الاقتصادية: تتضمن فكرة المسؤولية الاقتصادية بالدرجة الأولى هي التركيز على تحقيق الأرباح للمالكين والإدارة والعاملين والمساهمين فيها، كما أن *Drucker* عبر عن لك بقوله إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تتمثل أولا بتحقيق الأرباح الاقتصادية التي تمكنها من تغطية التكاليف المستقبلية (ناصر، 2013) لأنها إذا لم تستطع المؤسسة تحقيق هذه الأرباح فإنها لم تتمكن من تلبية أية مسؤوليات اجتماعية أخرى لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية تركز على بعدين اقتصادي و اجتماعي و يرى الباحثون أن كلا من

البعدين مهم ولا تستطيع أن تركز على واحد و نهمل الآخر بل يجب أن يكونان في توازي مع بعض حتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى تحقيق الربح لباقي الأطراف التي تتأثر بقرارات المؤسسة كتقديم منتجات للمستهلكين بأسعار مناسبة و وظائف بأجور عادلة للعاملين، كل ذلك يجب أن يتم في إطار الأنظمة واللوائح النافذة.

2–المسؤولية القانونية: هناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام وواجب قانوني أي أن المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة يجب أن تكون متفقة و متطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة إلى جانب سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الربحية.

3–المسؤولية الأخلاقية: تتمثل المسؤولية الأخلاقية في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها و مهامها باتباع الأسس و القواعد التي تتفق مع منظومة القيم والضوابط العادات والتقاليد واحترام الثقافات الأساسية والفرعية دون إلحاق أي ضرر بالمجتمع و مكوناته.(ناصر،، 2013)

4–المسؤولية الاجتماعية : والمبدأ الاساسي في هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو البحث بشكل دائم عن الأساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين و الأفراد المجتمع، وذلك من خلال إسهاماتها الطوعية بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع و ذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية، و هذا ما يساهم في ضمان بقاء المؤسسة و ازدهارها و تطورها وتحسين صورتها أمام المجتمع. (البكري،2001)

ومن خلال هذه الأبعاد

حسب *Caroll* نجد أنها أبعاد مترابطة و متكاملة بحيث لا يجب على المؤسسة أن تركز على بعد و تهمل البعد الآخر مثلا أن لا تركز على مسؤولياتها الاجتماعية دون أن تكون قد لبت مسؤولياتها الاقتصادية و القانونية و الأخلاقية.

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحد من الفقر:

تزداد اهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية ثقافة بناء المؤسسات ثقافة الإعلاء من شأن المواطن والتأكيد علي إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلي ساحة الفعل والمساهمة بفاعلية في تحقيق التحولات الكبري للمجتمعات حتي لا تترك حكرا علي النخب الحاكمة.

والمجتمع المدني كظاهرة اجتماعية يعبر عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلي الحرية وحاجته إلي الأمن والنظام فالسلطة التي جسدتها الدولة ارتبطت في التاريخ بممارسة ألوان من الإستبداد والقهر والظلم والتعدي علي حقوق شعوبها بحجة حماية المجتمع من الفوضي والحرب، وهنا ظهرت الحاجة إلي تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة الحكام المستبدين بما يعيد التوازن الذي سبق وأن تعرض للإختلال بين الحرية والنظام وتمثلت تلك المنظمات في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والتي أخذت صورة كيانات مستقلة عن الدولة فبدون الاستقلال لما تمكنت من الحد من التسلط والاستبداد الحكومي (شلبي، 1988)

ولقد شهد العمل الاجتماعي التطوعي عدة تغيرات وتطورات في مفهومه ووسائله ومرتكزاته وذلك بفعل التغيرات التي تحدث في الاحتياجات الاجتماعية، وما يهمنا في هذا السياق التطورات التي حدثت في غايات وأهداف العمل الاجتماعي، فبعد أن كان الهدف الأساسي هو تقديم الرعاية والإعانة للمجتمع، أصبح الهدف الآن إحداث التنمية في المجتمع، وبالطبع يتوقف نجاح تحقيق الهدف على صدق وجدية العمل الاجتماعي وعلى رغبة المجتمع في إحداث التغيير وتحقيق التنمية. ولذلك يعد العمل الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية بمختلف جوانبها (نفس المرجع، ص9).

أن كثيرا من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها،

ولا سيما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان والمرأة والعدالة والتنمية، والأعمال الخيرية والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم، ومراقبة العملية الإنتخابية وغيرها. أن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيراً، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهله ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعالة.

وفي ضوء ما سبق سوف نقوم بعرض مختصر للدور أو الآليات التي اتبعتها الجمعيات الخيرية لمواجهة المشكلات المجتمعية ولعل أبرزها مواجهة الفقر، ففي أواخر القرن التاسع عشر، قامت الجمعيات الخيرية في مصر بأقدم محاولة في تاريخ التعليم في مصر تهدف إلي نشر التعليم بالمجان

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

في أوساط الفقراء بعد أن أصبح أطفال الفقراء محرومون من الالتحاق بالمدارس الحكومية بسبب المصروفات التي ينوء بها كاهل آبائهم والتي ترتب عليها زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الخاصة المصرية والأجنبية من أبناء الطبقة القادرة في مقابل خفض حجم المدارس الحكومية وإغلاق بعضها الآخر(عبد العال، 2008)

وفي فترة ما قبل ثورة يوليو نجد أن تطور واستمرار إنشاء الجمعيات الخيرية في مصر عكس لنا طريقة معالجة طبقة كبار الملاك المصريين للتناقضات الطبقية التي كانت سائدة في المجتمع المصري في ذلك الحين وهي الطريقة التي قضت عليها ثورة يوليو بقوانين الإصلاح الزراعي، فمن الطبيعي بالنسبة لعقلية برجوازية تريد أن تحتفظ بملكيتها للأراضي الزراعية أن تسعي للتخفيف من نتائج إحتكارها لهذه الأراضي عن طريق التبرعات وعمل الخير، ويحدث هذا عادة في المجتمعات الرأسمالية التي لا تتدخل الدولة فيها في تصحيح الخلل الطبقي أو تسعي لإعادة توزيع الثروة أو تعمل علي تغيير علاقات الإنتاج لصالح الجماهير الشعبية

ومن سوء الحظ أن الطبقة الجديدة في مصر التي ظهرت كنتيجة لسياسة الإنفتاح لم تحذو حذو الطبقة القديمة في إنشاء الجمعيات الخيرية وأصبح الاعتماد الكلي علي الدولة بعد أن انتقلت إليها السيطرة علي وسائل الإنتاج في كل ميادين الإصلاح التي اتجهت إليها تلك الجمعيات الخيرية فيما مضي وهي ميادين الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم (بركات،2005). وبصفة عامة ارتبط العمل الخيري في سياقه الزمني بثقافتان مختلفتان الأولي تعتمد علي الإغاثة والإحسان والثانية علي التضامن وفي ظل التطورات السياسية المتلاحقة في العالم أخذت روحية التضامن والإنماء تحل محل العمل الإحساني.

لقد لعبت الجمعيات الخيرية من خلال تجارب عديدة دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر من خلال تطبيقاتها الواقعية وكان من أهم آلياتها لذلك هو خلق فرص عمل وبالتبعية زيادة مستوي الدخل من خلال تشجيع الأعمال أو المشروعات الصغيرة وذلك بمنح الطبقات الفقيرة إئتماناً ومنحاً للقيام بالمشروعات الصغيرة وتمثلت هذه الطبقات في أفقر الفقراء من صغار المزارعين ومنظمى المشاريع في القطاع غير الرسمي بصفة عامة.

تجارب ناجحة في مجال المسؤولية المجتمعية:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تتفاوت التجارب في مجال المسؤولية الاجتماعية من بلد لآخر، ومن منظمة لأخرى داخل البلد الواحد، ولا شك أن درجة ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية ينتشر بشكل أكبر في الدول المتقدمة لأنها تحوي أكبر منظمات الأعمال العالمية هذه الأخيرة تملك رؤوس أموال ضخمة وأرباح كبيرة، بالإضافة إلى الخبرة والمهارة في مختلف المجالات الإدارية والتنموية فنجدها تبدع في ابتكار وممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية في كثير من دول العالم.

ونجد في المقابل أن منظمات الأعمال في الدول النامية أقل اهتماماً بمجال المسؤولية الاجتماعية، ونخص بالذكر تلك العاملة في القطاع الخاص، فمن خلال الدراسة سيتم التعرض إلى التجارب الدولية والعربية في مجال المسؤولية الاجتماعية

التجارب في بعض الدول المتقدمة في مجال المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من التجارب في مجال المسؤولية الاجتماعية بالدول المتقدمة نذكر منها

أ- تجربة ألمانيا: كانت بداية موضوع المسؤولية الاجتماعية في ألمانيا من خلال لتركيز على حماية البيئة، فالمفهوم الانجلوساكسوني للمسؤولية الاجتماعية لم يصل ألمانيا إلا في نهاية التسعينات، وصار موضوعاً متداولا بشكل كبير من قبل السلطات العمومية والمجتمع. حيث يعتمد الاقتصاد الألماني على مفهوم الاقتصاد الاجتماعي الذي يتيح للحكومة التدخل في عالم الأعمال وفي شؤون المنظمات ومن المألوف في ألمانيا أن تقوم السلطات العمومية بإعداد التوجيهات للمنظمات، وضمان حماية حقوق العاملين. كما أن النسيج الاقتصادي الألماني يعكس علاقات جد منظمة بين أصحاب المصلحة(*travailK2003*)

ب – تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: استحدثت المملكة المتحدة وزارة للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال، ولها دور بارز في تشجيع وتنمية برامج المسؤولية الاجتماعية، وتعمل الوزارة على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية في الإدارات والهيئات المختلفة. وتعتبر المملكة المتحدة مقراً لمنظمتين هامتين تهتمان بالمسؤولية الاجتماعية، وهما مبادرة الأعمال التجارية في المجتمع المحلي وهي منظمة غير ربحية، أعدت مشروعاً للإبلاغ عن تأثير الشركات على المجتمع يتألف من 55 مؤشراً، ويشارك فيها 700 مؤسسة، أما المنظمة الثانية فهي معهد المسائلة الاجتماعية والأخلاقية وهدفه التشجيع على الممارسات الأخلاقية في)مجال المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية ومراجعة الحسابات والابلاغ. *Michel Doucin*، 2010)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

التجارب في بعض الدول النامية في مجال المسؤولية الاجتماعية

يقل اهتمام منظمات الأعمال المحلية في الدول النامية بكثير من المواضيع التي تعتبر جوهرية في الدول المتقدمة مثل: حماية البيئة حماية حقوق العاملين تحسين نوعية الحياة المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا تزال المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الاقتصاديات الناشئة في مراحلها الأولى ولا وجود للآليات المناسبة لضمان ممارسة المسؤولية الاجتماعية، إلا باستثناء بعض الممارسات الخيرية لبعض منظمات الأعمال وعند الحديث عن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في الدول النامية نميز بين جانبين: الجانب الأول يتعلق بالممارسات الحكومية وممارسات المنظمات المحلية للمسؤولية الاجتماعية، أما الجانب الثاني يتعلق بممارسة المسؤولية م متعددة الجنسيات، حيث كثيراً ما تضطلع هذه الأخيرة بممارسة المسؤولية الاجتماعية في البلدان النامية التي تعمل فيها. غير أننا سنركز من خلال التجارب التالية على مساهمة منظمات الأعمال المحلية في الدول النامية.(وهيبة،2014)

أ – تجربة بنغلاديش: ظهرت ممارسات المسؤولية الاجتماعية في بنغلاديش في شكل أنشطة خيرية منذ زمن طويل، وحتى الآن فإن معظم المنظمات في بنغلاديش هي منظمات عائلية يشارك ملاكها في اعمال التنمية في المجتمع على شكل صدقات، في ظل غياب أي سياسة محددة بشأن هذا النوع من الإنفاق، كما أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة تندرج نشاطاتها في إطار القطاع غير الرسمي والذي يتميز بغياب الهيكل الإداري والموارد اللازمة لمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية وتعتبر المناقشات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في بنغلاديش جديدة نسبياً، غير أنه من الصعب تجاهلها، وبشكل عام فإن كلا من ممارسات حقوق العمال والإدارة البيئية والشفافية والحكومة في بنغلاديش ليست مرضية، بسبب ضعف تنفيذ القوانين وعدم كفايتها وغياب الضغط الممارس من المجتمع المدني وجماعات الضغط غير أن هناك ضغوط حالية تمارس على المنظمات المصدرة لإلزامها معايير بيئية ومعاير الصحة عند تصدير منتجاتها للاتحاد الأوروبي وأمريكا.(*Miyan*،2006)

ونظراً لعدم وجود التزام يفرض على منظمات الأعمال تقديم تقرير بشأن المسؤولية الاجتماعية، فإن غالبية تقارير المنظمات تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بهذا الخصوص، وعلى الرغم من ذلك تضطلع بعض المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية على المستويات المحلية في إطار السياسة العالمية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات في مجال المسؤولية الاجتماعية (وهيبة، المرجع السابق)

ب- تجربة الأردن على الرغم من أن النشاط البحثي الأكاديمي المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مزهر بشكل كبير في الأردن إلا أن الممارسة العملية لهذا المفهوم لا تزال محدودة بين الشركات الأردنية بالرغم من بروز العديد من الجهود في هذا المنحى حيث عقد أول ملتقى للمسؤولية الاجتماعية في الأردن عام 2007 وكان يهدف إلى تفعيل الوعي العام بين القطاعين العام والخاص في المملكة بأهمية تبني نهج المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، في ظل التغيرات المتلاحقة التي تشهدها الأردن على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي) كما أطلق المؤتمر الوطني الأول للمسؤولية الاجتماعية مشروع بناء المنتدى الأردني المسؤولية الشركات الاجتماعية، وذلك بهدف نشر ثقافة مواطنة الشركات والممارسات الأفضل للمسؤولية المجتمعية، وقد تم إطلاق هذا المنتدى في عام 2011، وتتمثل أهدافه في النهوض بدور القطاع الخاص وتشجيع ممارساته الاجتماعية المسؤولة وتنسيق جهوده، إضافة إلى سعي المنتدى لبذل جهد تنسيقي لإظهار الأولويات في مجال العطاء الاجتماعي وتجنب التكرار والازدواجية والتوظيف الأفضل للموارد، كما يهدف المنتدى إلى رصد ومواكبة المعلومات والتقارير عن الممارسات الاجتماعية المسؤولة سواء لدى الشركات الخاصة أو مؤسسات القطاع العام والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، مع إمكانية إصدار تقرير سنوي عن حالة المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الأردنية. ودائماً في سبيل تطوير الممارسات المسؤولة في المجتمع صدر مؤخراً عام 2011 تقرير عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن بعنوان " المسؤولية المجتمعية للشركات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن"، عرض هذا التقرير مقترحاً لتنظيم أدوار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمنظمات الأهلية من خلال تأسيس تنسيقية تقوم على الربط بين حاجات المجتمعات المحلية المدروسة من قبل الجهات الحكومية، وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني وبين المبادرات الاختيارية التي تقبل بها الشركات ومؤسسات الأعمال والجمعيات الأهلية من جهة، والدور المناط بمؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى لخدمة المجتمع والبيئة المحلية

3 .الاطار النظري (نظرية الدور)

يعد مفهوم الدور واحد من مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تستخدم في دراسة سلوك الأفراد أو المؤسسة، ويرى (لنتون) أن الدور يمثل الجانب الدينمي للمكانة فالفرد يكلف اجتماعياً بمكانه يشغلها، وعندما يضع عناصر المكانة من الحقوق و ... موضع التنفيذ، فانه حينئذ يمارس دوراً (ليلة، 2015)

ونظرية الدور توضح تفاعل المؤسسة مع بيئتها الاجتماعية والعلاقة المتبادلة بينهما، حيث أن كثير من المشكلات التي تحصل للمنظمة تنبع من عدم قدرتها على أداء أدوارها الاجتماعية بنجاح،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أما مفهوم توقعات الدور : فهو التصورات أو الأفكار أو المعارف التي تكون لدى أفراد المجتمع لمدى مناسبة أنماط سلوكية تقوم بها مؤسسات معنية بالنسبة لهم، وهذه تقودنا إلى مفهوم أخر ألا وهو : وصف الدور": ويعني أنه لكي تؤدى مؤسسة معينة دورها بنجاح وفقا لما يتوقعه منها المجتمع فانه يجب أن يكون هناك وصف وإطار محدد ومتفق عليه في المجتمع لما يجب أن تقوم به المنظمة، وما لها من حقوق وما عليها

من واجبات، وهذا يقودنا إلى مفهوم أخر وهو : غموض الدور : غموض الدور يعنى عدم وضوحه، بمعني انه ليس هناك اتفاق بين هيئات المجتمع ومنظماته على ما هو متوقع من هذا الدور ومتطلباته، وبالتالي فان غموض الدور يؤثر في مدى فعالية الدور، أما صراع الأدوار : يعني تعارض التوقعات الخاصة بدور معين بالنسبة لشاغل مكانه معينة، وأن صراع الأدوار قد يؤدى إلى إحداث الضغوط النفسية لدى المنظمة في أدائها لدور معين، وقد تعمل هذه الضغوط إلى الدرجة التي تعوق المنظمة عن أداء دورها بشكل مقبول وفي هذه الحالة فعلى المنظمة أن تبحث و تحاول حل هذه الصراعات بين الأدوار، وتعتبر عدم أو قلة إشباع حاجات المجتمع أحد المسببات التي تعطل الأداء الوظيفي للدور المنوط بالمنظمة أداؤه، والتي تكون ناتجة عن عوامل اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو أي عوامل أخرى تدعم قلة إشباع الحاجة، وتمنع المنظمة من أداء دورها بصورة مناسبة (الحسن،محمد، 2010).

ويمكن الاستعانة بنظرية الدور في تحديد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، فالقطاع الخاص حين يتبني برنامجا معينا يتعلق بمسؤولياته الاجتماعية فانه يترتب عليه العديد من الحقوق والواجبات، من هنا لابد من توضيح الدور الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص في حال قيامه ببرامج تساهم في نماء مجتمعه، وبيان مجالات العمل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، ووضع خطة طويلة الأمد ومستمرة لبرامج متعددة تستهدف تلبية متطلبات المجتمعات التي تعمل فيها مؤسسات القطاع الخاص، وتذليل الصعوبات التي قد تعترض سبيل القطاع الخاص للنهوض بها، ومنح الحوافز والتسهيلات للمؤسسات ذات الأدوار الفاعلة في مجال المسؤولية الاجتماعية، والتوعية والإرشاد بأهمية نهوض القطاع الخاص بمسؤولية الاجتماعية، ودورها في تعزيز مكانتة واستثماراته على المدى القريب والبعيد.

4 .منهج البحث واجراءاته:

4.1. اولاً: منهج البحث

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

لما كان البحث الحالي يهدف الى دراسة (المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر ودورها في تعزيز التنمية المستدامة) لدى موظفي رئاسة جامعة الفلوجة, اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي الذي يسعى لتحديد الوضع ودراسة الواقع او الظاهرة ووصفها وصفا دقيقا.

4.2. ثانيا: مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع موظفي رئاسة جامعة الفلوجة بمختلف مستوياتهم الإدارية والتعليمية والمهنية.

وتم اختيار هذا المجتمع نظرًا لكون الجامعة مؤسسة تعليمية وخدمية فاعلة في المجتمع المحلي، مما يجعلها بيئة مناسبة لدراسة تطبيقات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية وأثرها في تحقيق العدالة والتنمية.

4.3. ثالثاً: عينة البحث

بلغ حجم عينة البحث (151) مبحوثًا تم اختيارهم بطريقة عمدية (قصدية) من مجتمع موظفي رئاسة الجامعة، بحيث شملت فئات متنوعة من حيث العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الوضع المهني، ومستوى الدخل الأسري.

4.4. رابعاً: أداة البحث

أُستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد صُممت استنادًا إلى الإطار النظري للبحث وإلى دراسات سابقة تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تضمنت الاستبانة قسمين رئيسيين:

البيانات الديموغرافية (5 متغيرات: العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الوضع المهني، الدخل).

محاور الدراسة الثلاثة، التي شملت (30 فقرة) موزعة كالآتي:

المحور الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية والوعي بها (10 فقرات).

المحور الثاني: دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر (10 فقرات).

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المجتمعية المستدامة (10 فقرات).

اعتمدت فقرات الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي لتقدير مستوى الموافقة:

(5) أوافق بشدة، (4) أوافق، (3) محايد، (2) لا أوافق، (1) لا أوافق بشدة.

4.5. خامساً: صدق وثبات الأداة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع والتنمية للتأكد من صدق المحتوى ووضوح الفقرات.

أما الثبات فقد تم قياسه باستخدام معامل كرونباخ ألفا (*Cronbach's Alpha*)، حيث تجاوزت القيمة المقبولة (0.80) مما يدل على ارتفاع درجة الاتساق الداخلي وموثوقية الأداة الإحصائية.

رقم المحور	المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ (α)	دلالة الثبات	التفسير
1	مفهوم المسؤولية الاجتماعية والوعي بها	10	0.82	مرتفع	يدل على اتساق داخلي جيد بين فقرات المحور.
2	دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر	10	0.85	مرتفع جدًا	يشير إلى تجانس مرتفع في إجابات العينة حول فقرات هذا المحور.
3	المسؤولية الاجتماعية والتنمية المجتمعية المستدامة	10	0.84	مرتفع	يعكس استقرار آراء المبحوثين واتساق اتجاهاتهم نحو فقرات المحور.
المجموع الكلي	جميع فقرات الاستبانة (30 فقرة)	30	0.83	مرتفع	الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية الإحصائية.

1.العمر:		
	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	9	5.96%
20 – 29 سنة	42	27.81%
30 – 39 سنة	52	34.44%
40 – 49 سنة	33	21.85%
50 سنة فأكثر	15	9.93%
المجموع	151	100%

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

يتبين من الجدول أن الفئة 30–39 سنة تمثل النسبة الأعلى بواقع 34.44% من إجمالي العينة، وهي الفئة التي تُعد في الغالب الأكثر نشاطًا وإنتاجية داخل بيئة العمل الجامعي، نظرًا لما تمتلكه من خبرة عملية متوسطة تجمع بين الحماس المهني والخبرة الإدارية. تليها الفئة 20–29 سنة بنسبة 27.81%، وهي فئة الشباب الذين يُتوقع أن يكونوا حديثي التعيين أو في بداية مسارهم المهني، ما يعكس تجديدًا في الهيكل الوظيفي للجامعة. أما الفئة 40–49 سنة فقد بلغت نسبتها 21.85%، وهي تمثل شريحة الموظفين ذوي الخبرة الطويلة والقدرة على الإشراف الإداري والتدريبي. في حين شكّلت الفئة 50 سنة فأكثر ما نسبته 9.93% من إجمالي المبحوثين، وهي الفئة التي غالبًا ما تشغل المناصب الإدارية العليا أو القيادية في الجامعة. أما الفئة أقل من 20 سنة فكانت الأقل تمثيلًا بنسبة 5.96% فقط، وهو أمر طبيعي نظرًا لمتطلبات العمل الجامعي التي تستلزم مؤهلات علمية وخبرة عملية.

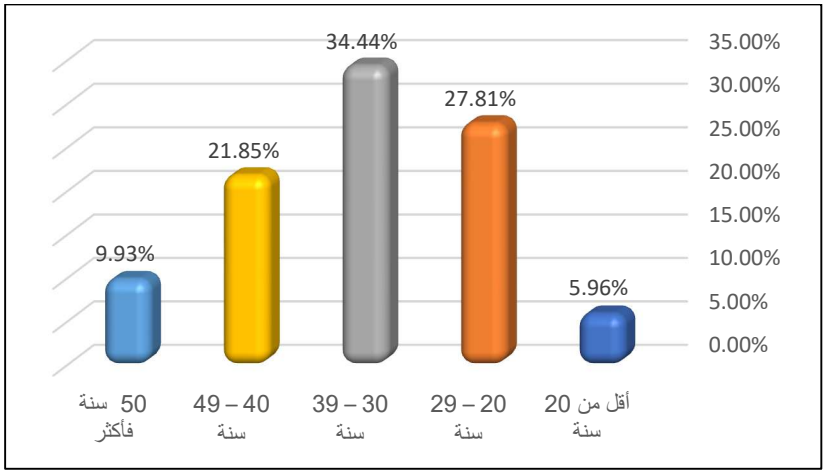

2.الجنس:		
	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	84	55.63%
أنثى	67	44.37%
المجموع	151	100%

يبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس، حيث بلغ عدد الذكور (84) بنسبة 55.63% من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الإناث (67) بنسبة 44.37%. وتُظهر هذه النتائج

أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر ضمن مجتمع الدراسة، وهو أمر يتوافق مع طبيعة التكوين الوظيفي في رئاسة جامعة الفلوجة، إذ يغلب على الكادر الإداري والأكاديمي الطابع الذكوري، خصوصًا في بعض الأقسام الفنية والإدارية. ومع ذلك، فإن نسبة مشاركة الإناث — والتي بلغت ما يقارب نصف العينة تقريبًا — تعكس حضورًا فاعلًا للعنصر النسوي في مختلف مفاصل العمل الجامعي، سواء في الجوانب التعليمية أو الإدارية، مما يشير إلى تطور في مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص داخل المؤسسة الأكاديمية.

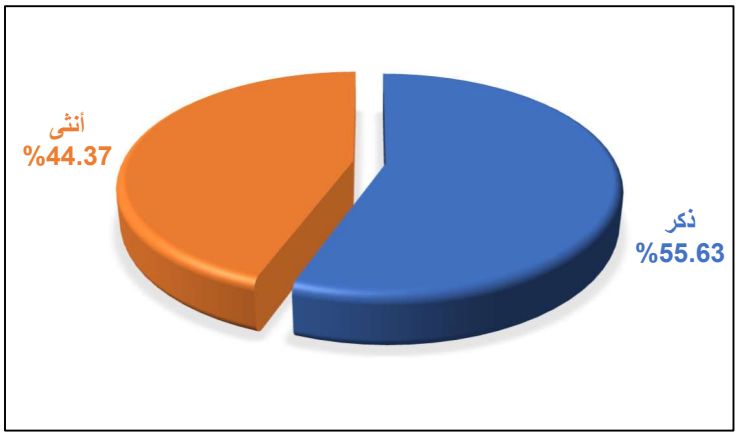

3.المستوى التعليمي:		
	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من ثانوي	3	1.99%
ثانوي	8	5.30%
دبلوم	12	7.95%
بكالوريوس	98	64.90%
دراسات عليا	30	19.87%
المجموع	151	100%

يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي، حيث تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين يحملون شهادة البكالوريوس، إذ بلغ عددهم (98) بنسبة 64.90% من إجمالي العينة، وهي نسبة مرتفعة تعكس طبيعة البيئة الجامعية التي تتطلب مؤهلات علمية متقدمة في مختلف التخصصات الإدارية والأكاديمية. تأتي في المرتبة الثانية فئة الحاصلين على الدراسات العليا

(الماجستير أو الدكتوراه) بنسبة 19.87%، وهي فئة تمثل عادة الكادر الأكاديمي أو الإداري من ذوي الخبرة البحثية، ممّا يعزز القيمة العلمية للمؤسسة ويسهم في تطوير برامجها وخططها الاستراتيجية. أما فئة الحاصلين على شهادة الدبلوم فقد بلغت نسبتهم 7.95%، وغالبًا ما يشغل أفرادها وظائف فنية أو تقنية مساندة داخل رئاسة الجامعة، تليها فئة الثانوي بنسبة 5.30%، ثم فئة أقل من ثانوي بنسبة 1.99% فقط، وهي تمثل الحد الأدنى من المؤهل العلمي وغالبًا ما تقتصر على بعض الأعمال الخدمية أو المساندة. تُظهر هذه النتائج بوضوح أن التركيب التعليمي للعينة يميل نحو المستويات الأكاديمية العليا، ما يعكس الطابع العلمي والمؤسسي لرئاسة الجامعة، ويُعزز من مصداقية البيانات الميدانية، إذ إن المبحوثين يتمتعون بمستوى معرفي يؤهلهم لإدراك مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بصورة دقيقة.

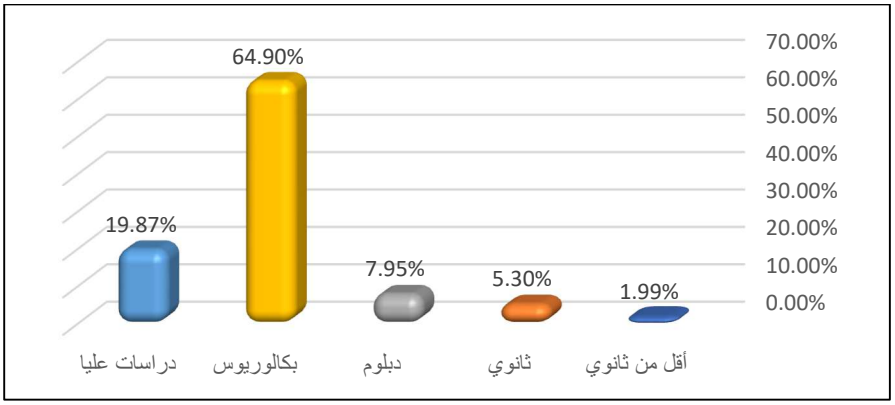

4. الوضع المهني:		
	التكرارات	النسبة المئوية
موظف في القطاع الحكومي	56	37.09%
موظف في القطاع الخاص	25	16.56%
صاحب عمل / مستقل	16	10.60%
طالب	18	11.92%
ربة منزل	8	5.30%
متقاعد	13	8.61%
غير عامل	15	9.93%

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المجموع	151	100%

يبين الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة وفق متغير الوضع المهني، حيث يتضح أن الفئة الأكثر تمثيلًا هي فئة الموظفين في القطاع الحكومي بعدد (56) وبنسبة 37.09% من إجمالي العينة. ويُعد ذلك أمرًا طبيعيًا بالنظر إلى طبيعة مجتمع الدراسة (موظفو رئاسة جامعة الفلوجة)، إذ تمثل هذه الفئة الشريحة الأساسية في الهيكل الإداري والأكاديمي للمؤسسة، وتتحمل المسؤولية الأكبر في تنفيذ السياسات والبرامج الجامعية ذات البعد الاجتماعي. تليها فئة الموظفين في القطاع الخاص بنسبة 16.56%، وهي فئة تمثل بعض العاملين المتعاونين أو الذين يمتلكون خبرات مهنية خارج الجامعة، ما يعزز تنوع الخلفيات المهنية للعينة ويمنح نتائج الدراسة بعدًا أوسع من حيث تمثيل سوق العمل المحلي. كما بلغت نسبة أصحاب الأعمال والمستقلين 10.60%، وهي فئة قد تمتلك منظورًا مختلفًا تجاه مفهوم المسؤولية الاجتماعية، قائمًا على المبادرة الفردية والتمكين الاقتصادي الذاتي، وهو ما يُثري تحليل الاتجاهات نحو المسؤولية الاجتماعية في بعدها التطبيقي. أما فئة الطلبة فقد شكلت 11.92%، وهي نسبة تمثل الجيل الشبابي المستفيد من برامج المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وتعكس مدى وعيهم بدور المؤسسات التعليمية في خدمة المجتمع. في المقابل، بلغت نسبة المتقاعدين 8.61%، وهي فئة تُعد ذات خبرة طويلة في العمل المؤسسي، يمكن أن تسهم رؤيتهم في فهم استمرارية الأثر المجتمعي للجامعة بعد انتهاء الخدمة. كما ظهرت فئة غير العاملين بنسبة 9.93% وربات المنازل بنسبة 5.30%، ما يدل على أن البحث شمل شرائح متنوعة من المجتمع الجامعي ومحيطه المحلي، بما يثري التحليل ويزيد من شمولية النتائج.

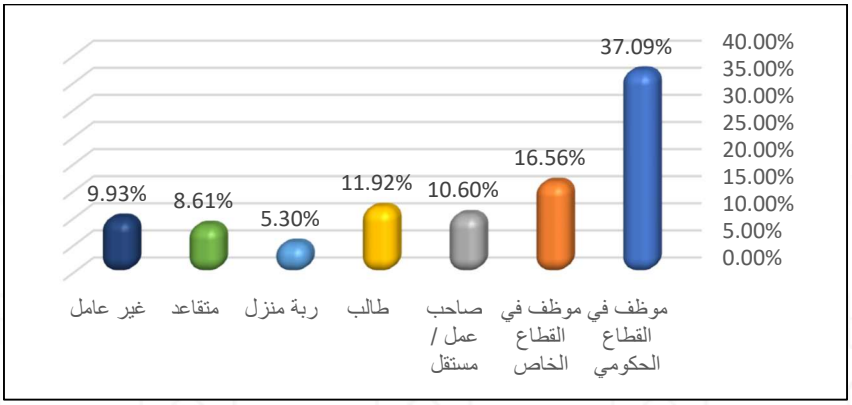

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

5.مستوى الدخل الشهري للأسرة		
	التكرارات	النسبة المئوية
ضعيف	17	11.26%
متوسط	64	42.38%
جيد	47	31.13%
ممتاز	23	15.23%
المجموع	151	100%

يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة وفق مستوى الدخل الشهري للأسرة، حيث يتبين أن الفئة الأكبر هي فئة الدخل المتوسط بعدد (64) مبحوثًا وبنسبة 42.38% من إجمالي العينة. وهذه النتيجة تتسق مع الواقع الاقتصادي العام للكوادر العاملة في المؤسسات الحكومية، إذ يُعد الدخل المتوسط السمة الغالبة للموظفين في القطاع العام داخل الجامعات العراقية، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الحالية. تليها فئة ذوي الدخل الجيد بنسبة 31.13%، وهي فئة تُعبّر غالبًا عن شريحة الموظفين من ذوي الدرجات العلمية أو الوظيفية الأعلى، ممن يتمتعون بمصادر دخل إضافية أو مزايا مالية ناتجة عن مواقعهم الإدارية أو الأكاديمية. أما فئة ذوي الدخل الممتاز فقد بلغت 15.23%، وتمثل نسبة محدودة نسبيًا، وهو ما يُعد أمرًا متوقعًا في مجتمع الدراسة الذي يغلب عليه الطابع الوظيفي الثابت غير التجاري. في المقابل، شكّلت فئة ذوي الدخل الضعيف نسبة 11.26% من أفراد العينة، وهي فئة يُحتمل أن تواجه ضغوطًا اقتصادية ومعيشية تؤثر في نظرتها إلى أهمية برامج المسؤولية الاجتماعية ودورها في الحد من الفقر وتحسين مستوى الرفاه الأسري.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

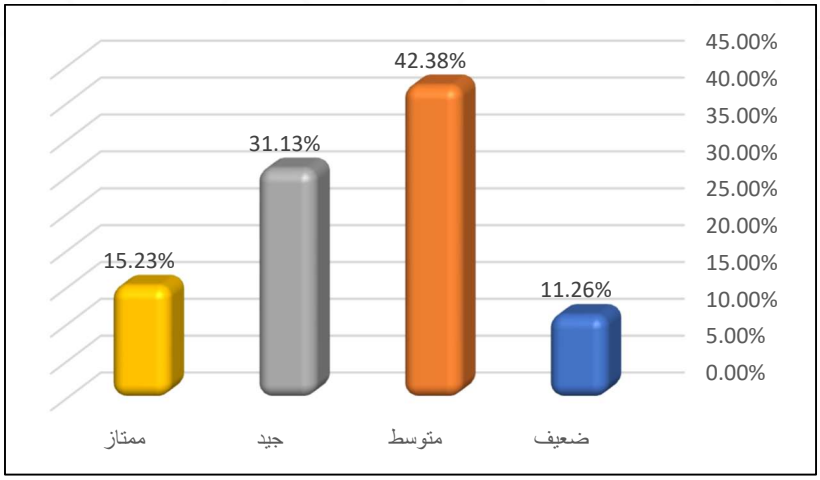

		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
مفهوم المسؤولية الاجتماعية والوعي بها	1. أرى أن للمؤسسات دورًا أساسيًا في خدمة المجتمع الذي تعمل فيه.	3.52	1.045	%70.40
	2. أعتبر المسؤولية الاجتماعية جزءًا من ثقافة العمل المؤسسي.	3.44	1.011	%68.80
	3. أعتقد أن تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية ينعكس إيجابيًا على سمعة المؤسسة.	3.51	1.064	%70.20
	4. أرى أن الموظفين يتحملون جزءًا من المسؤولية في دعم المبادرات الاجتماعية.	3.45	0.971	%69.00
	5. أحرص على المشاركة في الأنشطة التطوعية التي تخدم المجتمع.	3.34	0.999	%66.80
	6. أؤمن أن نجاح المؤسسة يقاس أيضًا بمدى إسهامها في تنمية المجتمع.	3.52	1.101	%70.40
	7. أعتقد أن نشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بين العاملين يعزز روح الانتماء.	3.45	0.998	%69.00
	8. أرى أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يعكس القيم الإنسانية للمؤسسة.	3.49	1.019	%69.80

	9. أعتقد أن المؤسسات التعليمية تقع عليها مسؤولية كبرى في دعم قضايا المجتمع.	3.42	0.99	%68.40
	10. أرى أن المسؤولية الاجتماعية ليست عملاً تطوعيًا فقط، بل هي التزام استراتيجي مستدام	3.34	0.987	%66.80
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر	11. أرى أن للمؤسسات دورًا مهمًا في دعم الأسر محدودة الدخل.	3.55	1.018	%71.00
	12. أؤمن أن المبادرات الاجتماعية تساهم في تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة.	3.43	1.055	%68.60
	13. أعتقد أن برامج التدريب والتأهيل تسهم في الحد من البطالة وبالتالي تقليل الفقر.	3.42	1.022	%68.40
	14. أرى أن دعم المشاريع الصغيرة يساهم في تمكين الفئات محدودة الدخل.	3.48	1.119	%69.60
	15. أرى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورية لمحاربة الفقر.	3.4	1.097	%68.00
	16. أعتقد أن التبرعات والمساعدات المالية ليست كافية دون برامج تنموية مستدامة.	3.36	1.08	%67.20
	17. أرى أن تمكين المرأة اقتصاديًا يسهم في الحد من الفقر الأسري.	3.44	0.964	%68.80
	18. أعتقد أن المؤسسات يمكنها خلق فرص عمل جديدة من خلال مبادراتها المجتمعية.	3.49	1.082	%69.80
	19. أرى أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.	3.42	0.989	%68.40
	20. أعتقد أن الحد من الفقر يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات والأفراد والمجتمع	3.63	0.984	%72.60
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المسؤولية الاجتماعية	21. أرى أن برامج المسؤولية الاجتماعية تسهم في تعزيز التنمية المستدامة.	3.58	1.023	%71.60

والتنمية المجتمعية المستدامة	22. أؤمن أن الاستدامة تتطلب ممارسات مؤسسية مسؤولة بيئيًا واجتماعيًا.	3.49	1.07	%69.80
	23. أعتقد أن التعليم والتدريب المستمر هما أساس التنمية المجتمعية.	3.47	1.057	%69.40
	24. أرى أن دعم المبادرات البيئية جزء من التنمية المجتمعية المستدامة.	3.44	1.093	%68.80
	25. أعتقد أن المؤسسات التي تراعي البعد الاجتماعي تحقق استقرارًا طويل الأمد.	3.28	0.994	%65.60
	26. أرى أن إشراك المجتمع المحلي في المشاريع التنموية يزيد من نجاحها.	3.49	1.125	%69.80
	27. أؤمن أن العدالة والمساواة من ركائز التنمية المستدامة.	3.48	0.999	%69.60
	28. أرى أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تعزيز الثقة بين المؤسسة والمجتمع.	3.47	1.044	%69.40
	29. أعتقد أن تبني قيم الشفافية والمساءلة يعزز التنمية المستدامة.	3.52	1.038	%70.40
	30. أرى أن دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط المؤسسات يضمن أثرًا طويل المدى.	3.38	1.012	%67.60

المحور الاول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية والوعي بها

تُظهر نتائج الجدول أن متوسطات فقرات هذا المحور تراوحت بين (3.34 – 3.52) بدرجة اتفاق متوسطة إلى مرتفعة، مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.97 – 1.10)، مما يدل على وجود تباين محدود في آراء المبحوثين واستقرار نسبي في الاتجاه العام نحو الإقرار بأهمية المسؤولية الاجتماعية. وقد جاءت الفقرات (1) و(6) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.52) وأهمية نسبية (70.40%)، ما يشير إلى إدراك غالبية المبحوثين أن للمؤسسات دورًا محوريًا في خدمة المجتمع وأن نجاحها لا يُقاس فقط بالنتائج المالية، بل أيضًا بمدى إسهامها في التنمية المجتمعية. كما حققت الفقرة (3) "تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية ينعكس إيجابيًا على سمعة المؤسسة" متوسطًا قريبًا (3.51)، مما يعكس وعيًا بأن المسؤولية الاجتماعية تمثل أداة لتعزيز الصورة المؤسسية. أما أقل الفقرات حصولًا على متوسط، فكانت الفقرتان (5) و(10) بمتوسط (3.34) وأهمية نسبية (66.80%)، وهو ما يشير إلى

أن الميل الشخصي للمشاركة التطوعية واعتبار المسؤولية الاجتماعية التزامًا استراتيجيًا ما زالا في حدود متوسطة، مما يستدعي تعزيز ثقافة المبادرة الفردية داخل المؤسسة.

المحور الثاني: دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر

أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور تراوحت بين (3.36 – 3.63)، وهو ما يدل على اتفاق مرتفع نسبيًا حول دور المؤسسات في مواجهة الفقر.

وجاءت الفقرة (20) "الحد من الفقر يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات والأفراد والمجتمع" في المرتبة الأولى بمتوسط (3.63) وأهمية نسبية (72.60%)، ما يعكس إدراكًا واضحًا لدى المبحوثين للطبيعة التكاملية لمكافحة الفقر من خلال التعاون المؤسسي والمجتمعي. تليها الفقرة (11) "للمؤسسات دور مهم في دعم الأسر محدودة الدخل" بمتوسط (3.55)، مما يؤكد إيمان المبحوثين بأن المؤسسات قادرة على الإسهام المباشر في تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشّة. كما أظهرت الفقرات (14) و(18) و(19) متوسطات بين (3.48 – 3.49)، مما يشير إلى اتفاق عام على أهمية دعم المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة وخلق فرص العمل بوصفها أدوات فاعلة للحد من الفقر. في المقابل، كانت الفقرة (16) "التبرعات والمساعدات المالية ليست كافية دون برامج تنموية مستدامة" أقلها متوسطًا (3.36) وأهمية نسبية (67.20%)، وهو ما يعكس وعيًا متزايدًا بأن الحلول المؤقتة ليست بديلًا عن البرامج التنموية المستمرة.

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المجتمعية المستدامة

يتضح من الجدول أن المتوسطات الحسابية لمحور التنمية المستدامة تراوحت بين (3.28 – 3.58)، وهي تشير إلى اتجاه إيجابي معتدل يميل إلى القبول. وقد تصدرت الفقرة (21) "برامج المسؤولية الاجتماعية تسهم في تعزيز التنمية المستدامة" المرتبة الأولى بمتوسط (3.58) وأهمية نسبية (71.60%)، مما يدل على قناعة قوية بأن للمسؤولية الاجتماعية دورًا مباشرًا في تحقيق التنمية. تليها الفقرة (29) "تبني قيم الشفافية والمساءلة يعزز التنمية المستدامة" بمتوسط (3.52) وأهمية نسبية (70.40%)، وهو مؤشر على إدراك المبحوثين لأهمية القيم المؤسسية في تحقيق الاستدامة. أما الفقرات (22)، (26)، و(27) فقد سجلت متوسطات متقاربة (3.48–3.49)، ما يعكس اتفاقًا على أن الاستدامة تتطلب ممارسات مسؤولة وإشراكًا للمجتمع المحلي والالتزام بالعدالة والمساواة. في حين حصلت الفقرة (25) "المؤسسات التي تراعي البعد الاجتماعي تحقق استقرارًا طويل الأمد" على أدنى

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

متوسط (3.28) وأهمية نسبية (65.60%)، مما قد يشير إلى أن بعض المبحوثين لا يزالون يرون العلاقة بين البعد الاجتماعي والاستقرار المؤسسي بشكل محدود، ما يستدعي مزيدًا من التوعية حول الترابط بين التنمية الاجتماعية والاستدامة المؤسسية.

تحليل النتائج وتفسيرها

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
مفهوم المسؤولية الاجتماعية والوعي بها	t	df	sig. 2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
1. أرى أن للمؤسسات دورًا أساسيًا في خدمة المجتمع الذي تعمل فيه.	6.155	150	<.01	0.523	0.36	0.69
2. أعتبر المسؤولية الاجتماعية جزءًا من ثقافة العمل المؤسسي.	5.394	150	<.01	0.444	0.28	0.61
3. أعتقد أن تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية ينعكس إيجابيًا على سمعة المؤسسة.	5.891	150	<.01	0.51	0.34	0.68
4. أرى أن الموظفين يتحملون جزءًا من المسؤولية في دعم المبادرات الاجتماعية.	5.7	150	<.01	0.45	0.29	0.61
5. أحرص على المشاركة في الأنشطة التطوعية التي تخدم المجتمع.	4.153	150	<.01	0.338	0.18	0.5
6. أؤمن أن نجاح المؤسسة يقاس أيضًا بمدى إسهامها في تنمية المجتمع.	5.767	150	<.01	0.517	0.34	0.69
7. أعتقد أن نشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بين العاملين يعزز روح الانتماء.	5.545	150	<.01	0.45	0.29	0.61
8. أرى أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يعكس القيم الإنسانية للمؤسسة.	5.91	150	<.01	0.49	0.33	0.65
9. أعتقد أن المؤسسات التعليمية تقع عليها مسؤولية كبرى في دعم قضايا المجتمع.	5.263	150	<.01	0.424	0.26	0.58

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

10. أرى أن المسؤولية الاجتماعية ليست عملاً تطوعيًا فقط، بل هي التزام استراتيجي مستدام	4.288	150	<.01	0.344	0.19	0.5
دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر						
11. أرى أن للمؤسسات دورًا مهمًا في دعم الأسر محدودة الدخل.	6.637	150	<.01	0.55	0.39	0.71
12. أؤمن أن المبادرات الاجتماعية تساهم في تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة.	5.013	150	<.01	0.43	0.26	0.6
13. أعتقد أن برامج التدريب والتأهيل تسهم في الحد من البطالة وبالتالي تقليل الفقر.	5.016	150	<.01	0.417	0.25	0.58
14. أرى أن دعم المشاريع الصغيرة يساهم في تمكين الفئات محدودة الدخل.	5.311	150	<.01	0.483	0.3	0.66
15. أرى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورية لمحاربة الفقر.	4.527	150	<.01	0.404	0.23	0.58
16. أعتقد أن التبرعات والمساعدات المالية ليست كافية دون برامج تنموية مستدامة.	4.144	150	<.01	0.364	0.19	0.54
17. أرى أن تمكين المرأة اقتصاديًا يسهم في الحد من الفقر الأسري.	5.658	150	<.01	0.444	0.29	0.6
18. أعتقد أن المؤسسات يمكنها خلق فرص عمل جديدة من خلال مبادراتها المجتمعية.	5.564	150	<.01	0.49	0.32	0.66
19. أرى أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.	5.184	150	<.01	0.417	0.26	0.58
20. أعتقد أن الحد من الفقر يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات والأفراد والمجتمع	7.857	150	<.01	0.629	0.47	0.79
المسؤولية الاجتماعية والتنمية المجتمعية المستدامة						
21. أرى أن برامج المسؤولية الاجتماعية تسهم في تعزيز التنمية المستدامة.	6.923	150	<.01	0.576	0.41	0.74
22. أؤمن أن الاستدامة تتطلب ممارسات مؤسسية مسؤولة بيئيًا واجتماعيًا.	5.628	150	<.01	0.49	0.32	0.66
23. أعتقد أن التعليم والتدريب المستمر هما أساس التنمية المجتمعية.	5.466	150	<.01	0.47	0.3	0.64

24. أرى أن دعم المبادرات البيئية جزء من التنمية المجتمعية المستدامة.	4.987	150	<.01	0.444	0.27	0.62
25. أعتقد أن المؤسسات التي تراعي البعد الاجتماعي تحقق استقرارًا طويل الأمد.	3.437	150	0.001	0.278	0.12	0.44
26. أرى أن إشراك المجتمع المحلي في المشاريع التنموية يزيد من نجاحها.	5.354	150	<.01	0.49	0.31	0.67
27. أؤمن أن العدالة والمساواة من ركائز التنمية المستدامة.	5.866	150	<.01	0.477	0.32	0.64
28. أرى أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تعزيز الثقة بين المؤسسة والمجتمع.	5.532	150	<.01	0.47	0.3	0.64
29. أعتقد أن تبني قيم الشفافية والمساءلة يعزز التنمية المستدامة.	6.113	150	<.01	0.517	0.35	0.68
30. أرى أن دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط المؤسسات يضمن أثرًا طويل المدى.	4.586	150	<.01	0.377	0.21	0.54

المحور الاول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية والوعي بها

أظهرت نتائج اختبار العينة الواحدة أن جميع الفقرات العشر الخاصة بهذا المحور حققت قيمًا موجبة لمعامل (*t*) تراوحت بين (4.15 و6.15)، وجميعها عند مستوى دلالة إحصائية (*Sig < 0.01*)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المتوسطات الحسابية والقيمة المفترضة (3).

وتُشير هذه النتائج إلى أن استجابات المبحوثين كانت أعلى من المستوى المحايد، أي أن هناك اتجاهًا إيجابيًا عامًا نحو إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية. وتُعد الفقرة (1) "أرى أن للمؤسسات دورًا أساسيًا في خدمة المجتمع" الأعلى تأثيرًا (*t=6.155, Mean Diff=0.523*)، مما يعكس قناعة راسخة لدى المبحوثين بدور المؤسسات في خدمة المجتمع المحلي. كذلك جاءت الفقرات (3) و(6) و(8) بقيم (*t*) مرتفعة تجاوزت (5.8)، ما يعزز فهم المبحوثين للعلاقة الوثيقة بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية وسمعة المؤسسة ونجاحها المؤسسي. أما الفقرة (5) المتعلقة بالمشاركة التطوعية فقد سجلت أدنى قيمة (*t=4.153*)، رغم دلالتها الإحصائية، مما يشير إلى أن الدافعية الفردية للمشاركة المجتمعية أقل نسبيًا من الإدراك العام لأهمية المسؤولية المؤسسية. وعليه، فإن نتائج هذا المحور تؤكد أن الوعي بالمفهوم موجود على مستوى إدراكي، لكنه يحتاج إلى تعزيز سلوكي وتطبيقي داخل بيئة العمل الجامعي.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر

أظهرت النتائج أن جميع الفقرات ضمن هذا المحور حققت دلالة إحصائية عالية عند مستوى (*Sig < 0.01*)، بقيم (*t*) تراوحت بين (4.14 – 7.85)، مما يشير إلى أن المبحوثين يتفقون بدرجة دالة على أن للمسؤولية الاجتماعية دورًا مؤثرًا في الحد من الفقر. وقد جاءت الفقرة (20) "الحد من الفقر يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات والأفراد والمجتمع" في المرتبة الأولى بقيمة (*t=7.857, Mean Diff=0.629*)، وهي الأعلى في هذا المحور، مما يعكس قناعة قوية بأهمية العمل التكاملي بين القطاعات.

كما حصلت الفقرة (11) المتعلقة بدعم الأسر محدودة الدخل على قيمة (*t=6.637*)، مما يدل على إدراك واضح لأهمية البعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية.

أما الفقرات (16) و(15)، رغم تحقيقها دلالة إحصائية، فقد جاءت بقيم (*t*) أقل نسبيًا (4.1 – 4.5)، ما يُشير إلى تباين محدود في الآراء حول كفاية التبرعات مقابل البرامج التنموية المستدامة.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن نتائج اختبار (*t*) لهذا المحور تؤكد أن هناك اتجاهًا دالًا إحصائيًا نحو الإيمان بفاعلية المسؤولية الاجتماعية في معالجة قضايا الفقر عبر التنمية المستدامة، وليس من خلال المساعدات المؤقتة.

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المجتمعية المستدامة

أظهرت نتائج اختبار العينة الواحدة أن جميع الفقرات في هذا المحور أيضًا كانت دالة إحصائيًا عند مستوى (*Sig < 0.01*)، باستثناء أن الفقرة (25) كانت عند مستوى أقل لكنه ما يزال دالًا (*Sig = 0.001*).

تراوحت قيم (*t*) بين (3.43 و6.92)، مما يعكس اتفاقًا دالًا إحصائيًا لدى المبحوثين على أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد حصلت الفقرة (21) "برامج المسؤولية الاجتماعية تسهم في تعزيز التنمية المستدامة" على أعلى قيمة (*t=6.923, Mean Diff=0.576*)، تليها الفقرة (29) "تبني قيم الشفافية والمساءلة يعزز التنمية المستدامة" (*t=6.113*)، ما يشير إلى أن المبحوثين يربطون بوضوح بين القيم المؤسسية والممارسات المسؤولة وبين تحقيق التنمية الشاملة.

أما الفقرة (25) "المؤسسات التي تراعي البعد الاجتماعي تحقق استقرارًا طويل الأمد" فقد جاءت بأدنى قيمة ($t=3.437$)، وإن كانت دالة إحصائيًا، مما يشير إلى وجود تباين طفيف في مدى اقتناع المبحوثين بعلاقة البعد الاجتماعي بالاستقرار المؤسسي.

التوصيات العامة للبحث

1- تفعيل استراتيجية واضحة للمسؤولية الاجتماعية حيث يعتبر من الضرورة ان تضع رئاسة جامعة الفلوجة خطة استراتيجية واضحة ومعلنة للمسؤولية الاجتماعية تتضمن اهدافاً قابلة للقياس.

2- تعزيز الشراكات المجتمعية من خلال تشجيع التعاون المستمر بين الجامعة والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

3- إنشاء مركز أو وحدة متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال أنشاء وحدة ترتبط مباشرة برئاسة الجامعة تعنى بالتخطيط والتوثيق للأنشطة المجتمعية.

4- تشجيع المبادرات الطلابية التطوعية من خلال دعم المبادرات التطوعية والمشاريع المجتمعية التي ينفذها الطلبة.

5- تنظيم ورش عمل وندوات توعوية منتظمة من خلال عقد فعاليات دورية داخل رئاسة الجامعة حول أهمية دورها في التنمية المجتمعية.

المصادر

[1] الحارثي، عسكر. (2009). تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية. مركز البحوث والدراسات، مجلس المسؤولية الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[2] الحسن، إحسان محمد. (2010). النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة (ط2). دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، الأردن.

[3] حلمي، أحمد شلبي. (1988). فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر: دراسة عن الجمعية الخيرية الإسلامية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

[4] رزيق، كمال. (2005). التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال المصالح والديمقراطية. مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، عمّان، الأردن.

[5] عبدالباسط، عبد المعطي. (1984). البحث الاجتماعي: محاولة ورؤية نقدية لمنهجه وأبعاده.

دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

[6] عبيدات، محمد، وآخرون. (1999). منهجية البحث العلمي. دار وائل للنشر، عمّان.

[7] قيرة، إسماعيل، وآخرون. (2003). عولمة الفقر. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

[8] مقدم، وهيبة. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة مؤسسات الغرب الجزائري. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة وهران.

[9] محمد جودت ناصر، علي الخضر. (2013). المسؤولية الاجتماعية في العمل. منشورات جامعة دمشق.

[10] المغربي، كامل محمد. (2007). الإدارة: أصالة المبادئ وظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الواحد والعشرين. دار الفكر، عمّان، الأردن.

[11] مصطفى، محمود عبد العال. (2008). دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر. بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، يناير.

[12] وجدي، بركات. (2005). تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر. المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص24–25.

[13] ياسر البكري، ثامر. (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية. دار وائل للنشر، عمّان، الأردن.

[14] الساعاتي، حسن. (1982). تقييم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد. دار النهضة العربية، بيروت.

[15] ليلة، علي. (2015). النظرية الاجتماعية وقضايا التنمية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

[16] Doucin, M. (2010). Un rapport publié par le Ministère des Affaires étrangères et européennes. Paris.

[17] Miyan, M. (2006). Dynamics of corporate social responsibility: Bangladesh context. International University of Business, Agriculture and Technology, Bangladesh.

[18] Travail, F. E. (2003). La responsabilité sociale des entreprises et les conditions du travail. IRLIND.